العالمي لحقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة، ويزيد في تفاقم التوتر في المنطقة ويهدد الأمن والسلام الدوليين.

ومعترفاً بأهمية أي جهد يبذل من أجل إقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

ومعتبراً أن المسألة الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط.

ومعتبراً أن اقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط أمر أساسي لشعوب تلك المنطقة ولاحترام سيادة بلدانها، ومنها الدولة الفلسطينية، ولأمن حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ولصيانة السلام العالمي.

ومؤكداً أن أي سلام دائم وعادل في المنطقة يجب أن يقوم على أساس:

١ ــ الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس ومرتفعات الجولان.

٢ ــ تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى بيوتهم واستعادة أملاكهم.

٣ ــ تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

٤ ــ الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنها يجب أن تمارس دورها الكامل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبأزمة الشرق الأوسط.

٥ ــ الاعتراف الفوري والمتبادل لدولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية(*).

وشاجباً استمرار اسرائيل، منذ سنة ١٩٦٨، شن غارات جوية وبحرية وبرية على القرى والمدن اللبنانية، ومنها العاصمة بيروت، وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مسببة خسائر في الأرواح وإصابات أخرى، وتدمير الممتلكات، وشل الحياة السلمية وبخاصة في جنوب لبنان.

وملاحظاً بقلق شديد أن تصعيد الغارات، التي شنها سلاح الجو الاسرائيلي على بيروت في شهر تموز (يوليو) الماضي، قد أدى الى وقوع عدد كبير من الاصابات بين المدنيين.

وملاحظاً، بالرضى، اتفاقية وقف اطلاق النار في جنوب لبنان والحاجة الى زيادة امكانات القوات الدولية (يونيفيل) من أجل تمكينها من تنفيذ مهمتها كما حددها قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ والقرارات التالية.

وشاجباً، بشدة، ما خلقه الهجوم الاسرائيلي المتعمد على المنشآت النووية العراقية، يوم ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، من خطر على الأمن والسلام الدوليين، والذي يمكن، في أي وقت، أن يفجر الوضع في المنطقة بما يجره ذلك من نتائج خطيرة على المصالح الحيوية لكافة الدول.

ورافضاً السياسة الاسرائيلية العدوانية لإقامة أمن اسرائيل على أساس الحرب الوقائية والتوسع الاقليمي.

١ ــ يشجب بشدة إصرار اسرائيل على رفض قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

(*) هذه العبارة لم تكن واردة في مشروع لجنة صياغة هذا القرار، بل أضيفت في اجتماع اللجنة السياسية ونجحت بأكثرية ٤٥١ صوتاً مقابل ٢٤٥، وامتناع ٣٠٣ عن التصويت. وقد عارضته الدول العربية التقدمية ودول المنظومة الاشتراكية وعدم الانحياز.